

Distr.  
GENERAL

CEDAW/G/ZAM/1-2  
1 November 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على  
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول  
الاطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الاولى والدورية الثانية  
من الدول الاطراف

زامبيا

## الجزء الأول

١ - عملا بأحكام الفقرة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تعد حكومة جمهورية زامبيا دولة طرفاً بها ، فإنها تقدم بموجب هذا تقريرها الأولي عن التدابير التشريعية الإدارية وغيرها من التدابير التي اتخذتها لمكافحة التمييز ضد المرأة في هذا البلد .

### ألف - التأثير التاريخي والثقافي

٢ - لعبت العوامل التاريخية والثقافية دوراً في التقليل من الأعمال الكاملة لأهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة (المساواة والتنمية والسلام) في معظم بلدان العالم الثالث ، بما فيه زامبيا .

٣ - فقد اعتبرت حكومة زامبيا دائماً المشاركة الايجابية للمرأة في شؤون الأمة عنصراً حاسماً في ثورة زامبيا لتحويل المجتمع من توجهه الرأسمالي مروراً بالاشتراكية الى مجتمع يسوده رفاه الانسان . ولهذا فان المرأة في زامبيا تؤدي دوراً هاماً في عملية التحول هذه ، كما فعلت المرأة في النضال من أجل الاستقلال الوطني خلال فترة استعمار البلاد .

٤ - وعندما أعلنت الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ عقداً للأمم المتحدة للمرأة ، كلفت الرابطة النسائية التابعة لحزب الاستقلال الوطني المتحد الحاكم لتكون الجهاز الوطني المسؤول عن تنسيق أنشطة المرأة في ميدان المساواة والتنمية والسلام . وكان أبرز الانجازات في أهداف المساواة أثناء العقد هو تصديق حكومة زامبيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

٥ - وقبل الاستقلال كانت هناك مرافق تعليمية وتدريبية أقل بالنسبة للفتيات مما كان يوجد بالنسبة للاولاد على جميع مستويات نظام التعليم . وكانت الحكومة الاستعمارية تتجه نحو تعليم الذكور ، ومعظمهم كان يتولى الوظائف المتاحة للفرقيين في القطاع العام والقطاع الخاص . وكانت هذه الوظائف تقتصر في معظمها على الرجال . وبناء على هذا ، كان التعليم يعتبر قليل الأهمية للبنات . وقد صاحب هذا ما كان يتخذه الآباء من مواقف سلبية ازاء تعليم الفتيات فضلاً عن القيم الثقافية والمعتقدات التي جعلت الآباء يمتنعون عن الانفاق على تعليم بناتهم .

٦ - وقد قررت حكومة زامبيا ، باعتبار هذا مسألة من مسائل السياسة العامة ، تقويم هذا الوضع واتاحة تكافؤ الفرص للبنات والبنين في ميدان التعليم الى حد أن جعلت الدرجات الفاصلة بالنسبة للفتيات للتأهل من أجل الالتحاق بالمستوى الثانوي من التعليم أقل مما يشترط على البنين الحصول عليها . وازافة الى ذلك ، فان اتجاه

الفتيات الى الاقتصار على ما يسمى بالمواضيع أو الوظائف النسائية أو المنزلية ، اعترفت به الرابطة النسائية بوصفه عقبة تحول دون اشتراك النساء ومساهمتهن في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للأمة . ولهذا ، شجعت الفتيات على أن يخترن مواضيع علمية وتقنية في المعاهد التقنية ، ولبلوغ هذه الغاية ، فان ادارة التعليم التقني والتدريب المهني في هذا البلد أتاحت جميع المناهج الدراسية لكل من البنات والبنين على حد سواء .

### باء - فصل عن موضوع المرأة في التنمية - الخطة الانمائية الوطنية الرابعة

٧ - خصص في الخطة الانمائية الوطنية الرابعة في زامبيا ، للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ ، فصل كامل (هو الفصل الخامس والعشرون) يسمى "المرأة في التنمية" ، لمعالجة مسألة ادماج المرأة ادماجا كاملا في التنمية كجزء من الجهد الشامل للحكومة لضمان كامل المشاركة الممكنة من جميع القطاعات والمجتمعات المحلية في هذا البلد .

٨ - ورغم أن المرأة تشكل ٦٠ في المائة من سكان زامبيا ، فان نسبة قليلة من النساء حققت درجة ما من النجاح في مختلف الميادين مثل التعليم و الطب والقانون وقطاع الأعمال والادارة ، وتتخلف غالبية النساء كثيرا عما وصل اليه الرجال في جميع الميادين . ولا تتاح للمرأة سوى فرص قليلة للتمتع بالمرافق الهيكلية الأساسية والخدمات ، وبالتالي يتحدد اشراك المرأة في عملية تنمية هذه الأمة .

٩ - وتنزع الخطة الانمائية الوطنية الرابعة الى معالجة مسألة التنمية الوطنية ، كعملية تشمل جميع المشاركة الكاملة من جميع الرجال والنساء في البلد في جميع الأنشطة وميادين السعي البشري على جميع المستويات . وهذا معناه اشراك المرأة في جميع مناحي عملية التنمية ، أي صوغ السياسة العامة ، وتنفيذ وتقييم وتحقيق المنافع من العملية كلها . وقد تأكد أن التخطيط الانمائي في الماضي قد أعطى تركزا كافيا على احتياجات المرأة وقضاياها . وقد وضعت معظم البرامج من خلال فرضية أن المرأة تستطيع النهوض باحتياجات جميع السكان في الأمة بأسرها . وقد أدرج هذا الفصل في الخطة الانمائية الوطنية الرابعة لمعالجة هذه الفرضية . ويعالج هذا الفصل المسائل في المجالات التالية بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة للبرامج الاستثمارية التالية :

- زيادة الوعي
- الوضع القانوني
- البناء المؤسسي
- المرأة في مجال الزراعة
- المرأة في مجال الصحة

- المرأة والتعليم
- المرأة في التجارة والصناعة
- المرأة في العلوم والتكنولوجيا
- الشباب والفتيات
- المرأة ووسائل الاعلام
- المرأة في مجال البيئة والطاقة
- المرأة في الشؤون السياسية
- المرأة في التوظيف
- المرأة والمأوى
- المرأة في مجال النقل والمواصلات
- المرأة في مجال التعاونيات
- المرأة والمسائل الخاصة
- المرأة والأنتمان

#### جيم - المرأة في وحدة التنمية في اللجنة الوطنية الانمائية

١٠ - تقوم هذه الوحدة في اللجنة الوطنية للتخطيط الانمائي بتنسيق البرامج الخاصة بالمرأة مع الوزارات والمصالح الحكومية الاخرى . وتتم الآن عملية تصعيد لمستوى هذه الوحدة الى ادارة كاملة كي يتسنى لها أن تنفذ بفعالية الفصل المعني بالمرأة في مجال التنمية في الخطة الانمائية الوطنية الرابعة لهذا البلد . وتقوم وكالة التنمية الدولية "نوراد" التابعة للحكومة السويدية بتقديم مبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لهذا الغرض .

#### دال - انشاء مكاتب لشؤون المرأة في الوزارات

١١ - أنشأ الحزب وحكومته مكاتب لشؤون المرأة في جميع الوزارات الحكومية للاهتمام بمسائل وبرامج المرأة وضمان أن تولى الاهتمام الواجب على وجه التحديد وبسرعة . ولبلوغ هذه الغاية ، يقوم بادارة هذه المكاتب موظفون لا يقل منصبهم عن درجة الامين المساعد . وعلى هذا المستوى سوف يتييسر اجراء التشاور والتنسيق في برنامج الامم المتحدة الانمائي مع وحدة المرأة في التنمية وكذلك تدعيم عمليتي التشاور والتنسيق .

#### الجزء الثاني

#### القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١٢ - اتخذت حكومة زامبيا اجراء ايجابيا لاستبانة واعداد قائمة بالقوانين الاساسية التي تحتوي على بعض التدابير التمييزية والتدابير التشريعية والادارية التي يجري اتخاذها لتصحيح هذا الوضع .

'١' فعلى الصعيد الاداري ، اتخذت حكومة زامبيا التدابير التالية فيما يتعلق بالموظفات :

(أ) جرت مراجعة شروط الخدمة في الخدمة العامة التي تسمى الموظفين . وتصل المجالات التي جرت مراجعتها بتسلم الاستحقاقات الخاصة بالسفر عند سفر الموظفين المتزوجات في اجازة خاصة . وبالتالي ، فان صاحب العمل الذي يعمل به الزوج هو الذي يغطي المرأة عندما يذهب زوجها في اجازة . وعلاوة على ذلك ، فقد تم تمديد نظام دفع بدلات السكن للموظفات المتزوجات اذا لم يوفر صاحب العمل مسكنا لهن ، وعندما يسافرن في الاجازة وعند العودة منها . وعلى نفس المنوال ، فان استحقاقات الدفن تعطى للموظفين وللموظفات عندما يفقدون الزوج أو الزوجة أو أحد الاطفال . وفي الماضي كان الموظفون الذكور المتزوجون فقط هم الذين يستحقون مثل هذه الاستحقاقات وكان هذا يمثل ممارسة تمييزية ؛

(ب) ومن حيث التعليم ، فقد أدخل نظام "الدرجة الفاصلة" وجعلت درجة النجاح أقل بالنسبة للبنات من درجة النجاح بالنسبة للبنين خلال امتحان الصف السابع للتأهيل للالتحاق بالصف الثامن . وعند الالتحاق بالصف الأول ، توجد زيادة متعمدة في نسبة قبول البنات لتحقيق المساواة في التعليم ، حيث أدركت الحكومة أن الفتيات كن متخلفات في مجال التعليم في الماضي ؛

(ج) شجعت النساء على تنفيذ صناعات صغيرة لكي يتسنى لهن اكتساب المال ويصبحن مستقلات اقتصاديا بمساعدة المؤسسات الحكومية على تقديم التمويل .

'٢' وتشمل التدابير التشريعية ما يلي :

(أ) تعديل قانون معاش الخدمة المدنية ؛ (الفصل ٤١٠) وذلك ليتمتع الموظفون الذكور والاناث بالمعاش التقاعدي عند بلوغ ٥٥ سنة ؛

(ب) يحق للنساء المتزوجات ، بموجب التعديل رقم ١٤ لقانون الضريبة على الدخل ، والصادر في عام ١٩٨٧ ، أن يطالبن بحقهن في التأمين ؛

(ج) جرت الاستعاضة عن المادة ٨ (ب) من دستور زامبيا ، بمادة أخرى ليتسنى للرجال والنساء التقدم لطلب المواطنة بعد عشر سنوات من الاقامة في زامبيا ؛

(د) صدر القانون رقم ٥ ورقم ٦ لعام ١٩٨٩ - وهما عن "تنفيذ الوصايا في العقارات" وقانون الأثر في حالة عدم الوصاية" وذلك لمعالجة قضية الوراثة عند وفاة المالك . ويتيح قانون الوراثة الموحد في حالة عدم الوصاية والذي يطبق في جميع أنحاء البلد ، ما يكفي من التدابير المالية وغيرها من أجل إعالة الزوج أو الزوجة أو الأطفال أو المعالين الخ . وقد يسر القانون الثاني القانون الذي ينظم عمل الوصايا وينص على التصرف في عقارات الأشخاص الذين يتوفون تاركين وصية صحيحة . وهذان القانونان يأخذان في الاعتبار ما تعانيه النساء من المحن .

١٣ - وفي حين تعتزم الحكومة بشكل جازم القضاء على القانون التمييزي ، فإن الخطى التي يجري تعديل القوانين بها قد تباطأت بسبب نقص في القوى العاملة في وزارة الشؤون القانونية . بيد أن اللجنة الفرعية المعنية بشؤون المرأة المشار إليها سابقا إنما تقوم بمراقبة تنفيذ التعديل في جميع أجزاء التشريع التي تنطوي على ممارسات تمييزية في البلد عن طريق مذكرات التنبيه العادية على المؤسسات المختصة . وفي التقارير الدورية المطلوبة التي ستلي بعد ذلك سوف تقدم المعلومات عن التدابير التي اتخذتها الدولة لكي تنفذ بالكامل مبادئ الاتفاقية ، وخصوصا بشأن مساهمة المرأة على جميع المستويات في نشاط الأمة .